



Bulletin of Islamic Research

ISSN (Online): 3031-4526

Received: 15-09-2024, Revised: 15-10-2024

Accepted: 15-11-2024, Published: 01-12-2024

DOI: 10.69526/bir.v2i4.160

The Concept of Imamate and the Theory of Wilayatul Faqih in the Islamic Republic of Iran

Abdul Haris¹

Abstract

Al-Qur'an and Hadith the two main sources of Islamic teaching do not mention any kind of state that moslems should build whether it be monarchy state or democratic one. More than that, the both sources do not either tell the way to choose a leader. Al-Qur'an only tells that the public affairs should be discussed among the moslems particularly their prominent figures. So it was the creativity and improvisation of the disciples of the late prophet when they chose the first four caliphs. On the other hand, the Syiah community established their belief that leadership (imamah) of moslems community does not belong to any moslem but it belong to Ali Bin Abi Thalib and his descendants. Then the imamah transformed to the concept of Wilayatul Faqih in the modern Islamic Republic of Iran. This study describes how the concept of imamah grewed and transformed to theory of wilayatul faqih in Syiah community of Iran.

Keywords: *Imamah; Khilafah; Syi'ah; Wilayatul Faqih.*

¹ UIN Syarif Hidayatullah Jakarta, Tangerang, Indonesia, Email: abd.haris@uinjkt.ac.id

الإمامة ونظرية ولاية الفقيه في جمهورية إيران الإسلامية

المقدمة

إيران أو بلاد فارس دولة في جنوب غربي آسيا تقع بين الاتحاد السوفييتي (السابق) وبحر قزوين (شمالاً) وأفغانستان والباكستان (شرقاً) وخليج العجم وبحر عمان (جنوباً) والعراق وتركيا (غرباً) [1]. اتخذت حكومتها جمهورية في 1979م بعد أن كانت مملكة طول القرون تحكم عليها سلالة بعد أخرى. واعتقد سكانها الشيعة مذهبهم في الإسلام كما أنها مذهب رسمي للدولة. وذلك نتيجة أعمال الصفويين الذين حكموا عليها خلال 1501-1736م. إذ كانوا حينئذ جعل الشيعة الاثناعشرية مذهب المملكة الرسمي وأكروها على الرعايا الذين كانت أكثريتهم اعتنقوا مذهب أهل السنة كما قال بروكلمان إن الثلثين من ثلاثمائة ألف من أهل التبريزهم سنيون، [2] فهرب منها علماءهم خوفاً من القتل [3].

أصبحت إيران محور أنظار عالم الإسلام بل الدنيا كلها بعد أن نجحت الثورة الإسلامية في انقلاب سلالة بهلوي واحتلالها. فعقدت جلسات ومناقشات تحدثت عن الإسلام فصار كل حركة وواقعة إسلامية في بلاد المسلمين ذات أهمية كبيرة لا بد لغير المسلمين من الاهتمام بها [4]. وذلك نتيجة أعمال الكثيرين من العلماء والمثقفين الإيرانيين - قام برئاستهم الإمام الخميني - الذين قاموا معاندين على حكومة رضا البهلوي الذي جعل الغرب الأمريكي قبلته وكاد أن جعل الإسلام تافها لا تنبغي المبالاة عنه.

على الرغم من تبدلات الحكومة في إيران وتحولتها من المملكة إلى الجمهورية ومهما وجد فيها كثير من المثقفين الذين أحاطوا العلوم الفلسفية والسياسية المعاصرة ولكنهم لا يعرضون عن عقيدتهم الشيعة في الإمامة.

النظرية الأساسية

مهما لم تكن هناك إشارة واضحة من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في من حل محله لقيادة الأمة ورئاسة الدولة ولكن العلماء المحدثين رأوا أن هناك أحاديث دلت على ذلك. فقال المهاجرون الذين هاجروا من مكة إلى المدينة إن الإمامة حق لقريش مستدلاً بحديث روي عن الرسول: الأئمة من قريش. وقال الخوارج وهم فرقة كانت دافع عن علي رضي الله عنه وأصبحوا يحاربوه لمخالفتهم إياه في وقعة التحكيم

التي قدمه معاوية بعد انهزامه في الصفين فهم رأوا أن الإمامة حق لجميع المسلمين المستوفين الشروط كالعدل والتمسك بأحكام الله.

وأما الشيعة وهم الذين جنحوا إلى علي وبنيه فهم يعتقدون أن الإمامة ليست هي حقا لجميع المسلمين بل وليس حقا لقريش وإنما هي خاص لعلي وأبنائه. وهم استدلووا لذلك بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم رواه علماءهم أنه قال لعلي أوصيهم "هذا علي وصيي والخليفة من بعدي".

منهج البحث

هذه دراسة مكتبية تبحث عن فهم الآيات القرآنية وتفسيرها والأحاديث النبوية التي تتحدث عن أمر الإمامة أو الخلافة عند علماء الشيعة. وبالتالي تبحث عن تطبيقها في جمهورية إيران الإسلامية.

نظرية الإمامة وولاية الفقيه عند الشيعة

لما كان أهل السنة لقبوا من خلف النبي في الإمارة على المسلمين بالخليفة، فالشيعة سموه الإمام. وإذا كانت الخلافة مختارة بين كبار المسلمين بعد وفاة النبي، فالإمامة - كما قال الشيعة - ورثها علي بن أبي طالب وبنيه من رسول الله ص.م. والخليفة هو بدل النبي في المحافظة على الدين وفي كونه أمير الحكومة والسياسة والعسكرية ولكنه لا يملك حق التشريع إلا مجرد التفسير عنه والاجتهاد فيما سكت عنه النص القرآني والحديث النبوي أو لم يأتي بصراحة فيه. أما الإمام عند الشيعة له درجة أرفع مما فهمه أهل السنة لأن له صفة العصمة [5].

نظرية الإمامة في الشيعة ظهرت من فكرتهم أن المسلمين محتاجون إلى الإرشاد في ثلاثة أمور يعني الحكومة الإسلامية والمعرفة على تعاليم الإسلام وتحديد الحياة الروحانية، والشخص الذي يتولى هذه الأمور لا بد من أن قد عيّنه رسول الله ص.م. كما أن هو نفسه قد عينه الله [6]. ثم فسروا بعض الآيات القرآنية لتكون حجة لهم في قولهم أن المعين ليكون إماما بعد النبي هو ابن عمه وزوج ابنته علي بن أبي طالب. فمن الآيات التي تدل على إمامة علي هي قوله تعالى: إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون (المائدة: 55). قال مرتضا مطهري إن هذه الآية نزلت في واقعة وحيدة خاصة تتعلق بما فعل علي إذ أتاه رجل فقير يتكفف وهو في أثناء الركوع فأشار بأصبعه ليأخذ الرجل الخاتم منه

فأخذ وانطلق. فدلّت هذه الآية أن ولي المؤمنين بعد الله ورسوله هو علي. أما ذكر الجمع في الآية فهو من باب ذكر العام ويراد به الخاص [7].

ثم جاء مطهري بآية أخرى تدل على تطهير أهل بيت النبي: إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا (الأحزاب: 33). فقال في شأن هذه الآية إن المراد بالرجس هنا جميع أنواع الذنوب الاعتقادية والخلقية والعملية. والمراد بأهل البيت هو علي وزوجته فاطمة وابناهما الحسن والحسين والنبي نفسه. فهذه إشارة على أن الحسن ثم الحسين هما إماما المسلمين بعد وفاة علي [8]. ول يدعم هذه الفكرة ذكر مطهري أن إبراهيم عليه السلام قد طلب من ربه أن يجعل ذريته أئمة للمؤمنين فوفقه الله عليه إلا الظالمين منهم [9].

وأما بقية صحابة رسول الله من أمثال أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان فلا يليق بهم حق الإمامة على الأمة لأنهم كما قال روح الله خميني إن أبا بكر وعمر قد خالفا نصوص القرآن وجهلا أحكام الإله والدين. فكان أبو بكر قطع اليد اليسرى لأحد اللصوص وأحرق شخصا آخر ومنع فاطمة ابنة رسول الله عن ارث والده مستدلا بحديث النبي: "إننا معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة" مع أن ذلك يخالف آية القرآن: وورث سليمان داود. ولم يطبق أبو بكر أحكام الله في خالد بن الوليد الذي قتل مالك بن نويرة وأخذ زوجته في تلك الليلة نفسها. ثم قال خميني إن عمر فأعماله أكثر من أن تعد و تحصى فاكتفى بالذكر أنه أمر برجم امرأة حامل وأخرى مجنونة ومنع المؤلفلة قلوبهم من أخذ الزكاة وحرم متعة النساء ومتعة الحج مع كونها حلالا عند القرآن. ثم قال عن شأن عثمان بن عفان ومعاوية ويزيد "إن الجميع يعرفونهم جيدا يعني بذلك سوء حالهم [10].

ومن الأحاديث الدالة على حق الإمامة لعلي فهو ما اشتهر بحديث غادر خم حيث اعتقد أهل الشيعة بأن النبي ص.م قال فيها "من كنت مولاه فكان علي مولاه" وقال "يا علي إن موقفك عندي كموقف هارون عند موسى إلا أنه لا نبي بعدي" أو كما قال رسول الله ص.م [11].

فاستدل الشيعة بهذا الحديث أن النبي قبل وفاته قد عين عليا ليكون خليفته وسموه وصي النبي فكانت الإمامة عندهم من تعيين الله على لسان رسوله.

والاعتقاد بتلك الإمامة تعدل الاعتقاد بتوحيد الله [12]. ونقلوا حديثا في ذلك قال فيه النبي: "من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية" [13].

والإمام عند الشيعة له صفة العصمة ورثها من النبي فهو يشاركه في استحالة وقوع أعماله وأقواله في الخطأ، غير أن النبي نزل عليه الوحي من عند الله [14]. وللإمام وحده -دون غيره من المسلمين- حق تفسير القرآن وإثبات الأحكام. فالإمام له حق الرئاسة السياسية والدينية [15].

وتطورت فكرة الشيعة عن الإمامة في مرحلتين، الأولى منهما عندما كان الإمام ما زال حيا. اشتغل الشيعة حينئذ في تصحيح عقيدتهم، وعرفت هذه المرحلة بكتابة أحاديث الأئمة. وسارت المرحلة الثانية بعد أن غاب الإمام محمد المهدي غيبة صغرى (260-329) أم غيبة كبرى (329-وما بعده) [16].

عند الغيبة الصغرى غاب الإمام عن عالم الشهادة الطبيعية فالإمامة حينئذ وسدت إلى نوابه الأربعة بالتوالى هم: عثمان بن سعيد ثم أبو جعفر محمد بن عثمان ثم أبو القاسم الحسين بن روح الخلائي ثم أبو حسن علي بن محمد السامري الذي توفي في 329 وما كان له بديل فانقطعت العلاقة بين الإمام وبين أتباعه فبدأت الغيبة الكبرى. وتولى الإمامة بعد ذلك السلاطين العادلون والعلماء المجتهدون يعني فقهاء الشيعة حتى أن عاد الإمام المهدي المنتظر للمرة الثانية فيما بعد [17].

بعد أن انقطعت الصلة بين الإمام ونوابه، شعر الشيعة بالحاجة بالماسة إلى الاجتهاد في أمور معينة، فنصبوا ولاية لفقهاء أو فقهاء لائقين بالاجتهاد والإفتاء نيابة عن الإمام. فظهرت منذ ذلك الحين نظرية ولاية الفقيه [18]. وقال موسوي إن نظرية ولاية الفقيه ظهرت متأخرا أظهره أحمد نرقي بعد أن نجحت أستاذه آق باقر بهبهاني -وهو مرجع التقليد الذي أرفع درجة من المجتهد- في وضع الأسس لنيابة الإمام [19].

إذا كان الأئمة وجب عليهم إرشاد الناس بعد وفاة الرسول فكذلك الفقهاء وجب عليهم إرشادهم بعد غيبة الأئمة الأخير الثاني عشر. ولكن الفقهاء ليس لهم صفة العصمة كالأئمة، إلا أنه جاز لهم الإفتاء للناس باسم الإمام [20].

ولاية الفقيه في جمهورية إيران الإسلامية

جمهورية إيران اليوم هي ثمرة الجهود الكبير من شعب إيران قادهم العلماء والمثقفون تحت رياسة روح الله خميني وهو رجل دولة، فقيه، مجتهد، مرجع التقليد، سياسي، قانوني. قال خميني في كتابه الذي كتبه قبل الثورة الإيرانية إن القرآن والسنة النبوية تلزمان الشرطين على رئيس الأمة الإسلامية هما إحاطة أحكام الإسلام (الفقاهة) و التعهد بالعدالة، ولما كانت سلسلة الأئمة قد انقطعت فالفقهاء هم الأجدر بالرياسة والحكومة على المجتمع المسلمين [21].

وبعد أن قامت جمهورية إيران الإسلامية وضع دستور لها تشمل على 12 أبواب و175 فصول قرر في 5 نوفمبر 1979. وهذا الدستور يرجع كثيرا - كما قيل في مقدمته - إلى نظرية ولاية الفقيه الخميني. وذكر فيه أنه يجب على الدستور الاستعداد لإمامة الفقيه المستوفي على الشروط المعتبرة ليكون رئيسا على الرعية [22].

ويقال في الفصل الخامس "طالما غيبة الإمام الثاني عشر (عسى الله أن يعجل حضوره) فالولاية والرياسة على الأمة هي من مسؤولية فقيه عادل تقي عالم بزمانه شجاع مجد قادر على الحكومة. والواجبات على ولي الأمر كما ذكر في الفصل 110 منها وضع الأسس العامة، وإخراج الأمر للاستفتاء، وقيدة الجيوش، ونصب واحتلال الفقهاء أعضاء مجلس الولاية وكبار الموظفين، بل من ضمنها احتلال رئيس الجمهورية لأن موقفه تحت ولي الأمر كما ذكر في الفصل 113. ووظيفته هي تنفيذ القوانين التي وضعها مجلس النواب أي مجلس الشورى الإسلامي.

وأما أعضاء المجلس فمختارون بالانتخاب العام المباشر السر. ومن وظائفهم وضع القوانين لكل الأمور وتلك القوانين التي وضعوها لا بد أن تقدم إلى مجلس الولاية التي تتضمن على ستة الفقهاء وستة رجال الحقوق ليوفقوا عليها.

واعترفت جمهورية إيران على Trias Politica كما ظهر في الفصل 57 أن هناك ثلاث ولايات في الجمهورية: الولاية القانونية قام بها مجلس الشورى الذي تتضمن على 270 عضوا، والولاية التنفيذية قام بها رئيس الجمهورية و الوزراء، والولاية القضائية قام بها المحكمة الإسلامية. وهذه الثلاثة تحت رعاية ولاية الأمر.

الاختتام: الخلاصة

بعد أن بسطت هذا البحث، يمكنني أن أخص هذه المقالة على ما يلي:

1. الإمامة عند عقيدة الشيعة هي حق علي بن أبي طالب وذرياته بتعيين من الله على لسان ووصية من الرسول صلى الله عليه وسلم. وبعد أن غاب الأئمة فتولى الإمامة السلاطين العادلون والفقهاء المجتهدون.
2. بتطور وتغير المجتمع الإنساني تكيف نظرية الإمامة لتساير مع الفكر السياسي المعاصر ك Trias Politica. فالعقيدة الإمامية ليست شئ جامد لا يتغير شكله وإنما يمكن تطبيقه في وجوه.

Author Contributions

Abdul Haris: Conceptualization, Methodology, Writing – review & editing, Supervision, Project administration.

Acknowledgment

I would like to thank (the late) Prof. Dr. Muslim Nasution and Prof. Dr. Sudarnoto Abdul Hakim for providing valuable input on these papers.

Conflict of Interest

The authors declare no conflicts of interest.

Funding

This research did not receive any financial support.

Bibliography

- أحمد، أكبر س.، *Citra Muslim*، مترجمة إندونيسية، جاكرتا: أيرلنغا، 1992
- أمين، أحمد، فجر الإسلام، القاهرة: دار الكتب: 1975
- بروكلمان، كارل، *History of the Islamic People*، لودن: Routledge Limited، 1949
- خميني، روح الله، الحكومة الإسلامية، دون مكان، دون الطابع، 1971
- ، كشف الأسرار، تقديم محمد أحمد خطيب، عمان: دار عمار للنشر، 1978
- رحمة، جلال الدين، *Islam Alternatif*، باندونج: ميزان، 1991
- ، *Kepemimpinan dalam Perspektif Syi'ah*، مقالة مقدمة في الحوار بجامعة
- سونان غونونج جاتي باندونج في 9 مايو 1992
- ساخيدينا، عبد العزيز، *Kepemimpinan dalam Islam: Perspektif Syi'ah*، مترجمة
- إندونيسية، باندونج: ميزان، 1991
- سفارة إيران بإندونيسيا، *Undang-Undang Dasar Republik Islam Iran*، جاكرتا

سهبودي، ريزا، *Tinjauan Teoritis dan Praktis atas Konsep Vilayat-i-Faqih*،

مجلة علوم القرآن رقم 6: 2

شاذلي، منور، *Islam dan Tata Negara*، جاكارتا: جامعة إندونيسيا، 1990

طباطبائي، محمد، *Islam Syi'ah*، مترجمة إندونيسية، جاكارتا: غرافيتي، 1989

قفاهي، عبد الرحيم، *Islamic Revolution of Iran*، سويديا: جامعة أوبسالا، 1988

مطهري، مرتضى، *Imamah dan Khilafah*، مترجمة إندونيسية، جاكارتا: فردوس، 1991

المعلوف، لويس، المنجد في الإعلام، بيروت: دار المشرق، 1976

مورتيمور، أدوارد، *Islam dan Kekuasaan*، مترجمة إندونيسية، بندونج: ميزان، 1983

موسوي، أحمد، *Teori Wilayatu al-Faqih*، في كتاب ممتاز أحمد (المحرر)، *Masalah-*

Masalah Teori Politik Islam، مترجمة إندونيسية، باندونج: ميزان، 1993

ناسوتيون، هارون، *Islam Ditinjau dari Berbagai Aspeknya*، جاكارتا: جامعة إندونيسيا،

1985

الهاشمي، محمد كامل، عقيدة الشيعة في الميزان، ترجمها محمد رشدي ألي الإندونيسية، جاكارتا: بولن بينتانج،

1989

¹ لويس المعلوف، المنجد في الإعلام، (بيروت: دار المشرق، 1976)، ص. 100

² كارل بروكلمان، History of the Islamic People، (لندن: Routledge Limited، 1949)، ص. 321

³ أكبر س. أحمد، Citra Muslim، مترجمة إندونيسية (جاكارتا: أيلنغا، 1992)، ص. 76

⁴ أدوارد مورتيمور، Islam dan Kekuasaan، مترجمة إندونيسية، (بندونج: ميزان، 1984)، ص. 278

⁵ أحمد أمين، فجر الإسلام، (قاهرة: دار الكتب، 1975)، ص. 271

⁶ محمد طباطبائي، Islam Syiah، مترجمة إندونيسية (جاكارتا: غرافيتي، 1989)، ص. 200

⁷ مرتضا مطهري، Imamah dan Khilafah، مترجمة إندونيسية (جاكارتا: فردوس، 1991)، ص. 39-40

⁸ نفس المرجع، 126-127

⁹ نفس المرجع، 135

¹⁰ روح الله خميني، كشف الأسرار، تقديم محمد أحمد الخطيب (عمان: دار عمار للنشر، 1978)، ص. 126-137

¹¹ عبد الرحيم قفاهي، Islamic Revolution of Iran، (سويديا: جامعة أوبسالا، 1988)، ص. 284

- ¹² محمد كامل الهاشمي، عقيدة الشيعة في الميزان، ترجمها محمد رشدي إلى الإندونيسية (جاكرتا: بولن بنتانج، 1989) ص. 18.
- ¹³ مرتضا مطهري، المرجع السابق، ص. 37.
- ¹⁴ هارون ناسوتيون، Islam ditinjau dari Berbeda aksinya (جاكرتا: جامعة إندونيسيا، 1985) ص. 101.
- ¹⁵ عبد العزيز ساخيدينا، Kepemimpinan dalam Islam: Perspektif Syi'ah (باندونج: ميزان، 1991) ص. 153.
- ¹⁶ جلال الدين رحمة، Kepemimpinan dalam Perspektif Syi'ah، مقالة قدمها في الحوار بجامعة سونان غونونج جاتي باندونج في 9 مايو 1992.
- ¹⁷ جلال الدين رحمة، Islam Alternatif (باندونج: ميزان، 1991)، ص. 255.
- ¹⁸ منور شاذلي، Islam dan Tata Negara (جاكرتا: جامعة إندونيسيا، 1990) ص. 215.
- ¹⁹ أحمد موسوي، Teori Wilayatu al-Faqih في كتاب ممتاز أحمد (المحرر)، Masalah-Masalah Teori Politik Islam، مترجمة إندونيسية (باندونج: ميزان، 1994)، ص. 132-134.
- ²⁰ ريزا سهبودي، Tinjauan Teoritis dan Praktis atas Konsep Vilayat-i-Faqih، في مجلة علوم القرآن، رقم 6: 2.
- ²¹ روح الله خميني، الحكومة الإسلامية (د.م.: د.ط..، 1971)، ص. 45-46.
- ²² سفارة إيران بإندونيسيا، Undang-Undang Dasar Republik Islam Iran، جاكرتا.